

قضية

عشية إقرار حلف التعيينات الإدارية في مجلس الوزراء، يوم، ينظّم كثيرون إلى تنفيذ آلية تعتمد الكفاءة والاختصاص، هم مراعاة منع انتداب القضاة إلى الإدارات العامة، لتحسين القضاء، وتعويض النقص في ملاكاته واستقرار العمل الإداري والسلطة القضائية على السواء

قانون همم انتداب القضاة من يختار الإدارة العامّة يخسر صفة القاضي؟

القضائي. كما أن انتداب القضاة إلى مراكز إدارية مثل المحافظين والمدراء العامين يؤدي تبعا لطبيعة

إيّا تعيين جديد من خارج الملك الإداري انتهاك للقانون ونجاوز للسلطات الممنوحة للحكومة

العمل إلى إبعادهم عن الروحية التي يجب على القاضي تمتع بها، ومنها عدم المشاركة في الحياة

المقولين أو المنتدبين من ملاكات القضاء العدلي والمالي والإداري إلى ملاك القضاء الذي كانوا منتسبين إليه، إلا أن المجلس الدستوري في حينه أبطل المادة، كونها من جهة تخالف الصيغة الجهرية، ومن جهة ثانية تعتبر من فرسان الموازنة، وبالتالي يجب إقرارها بموجب قانون.

ومن الأسباب الموجهة التي يذكرها مبحر إلى منع انتداب القضاة إلى الإدارات العامة. الاقتراح الذي يُنظر وضعه على جدول أعمال أول جلسة تشريعية بهدف إلى تحسين القضاء، وهو مؤلف من مادة واحدة تنص على إعطاء القضاة المقولين والمنتدبين إلى ملاكات الإدارات العامة أو المؤسسات العامة، مهلة ثلاثة أشهر لمنع انتداب القضاة للقانون، لممارسة حق الاختيار بين البقاء في الملك الذي نَقَلوا إليه أو العودة إلى ملاك القضاء الذي كانوا منتسبين إليه. وفي جميع الأحوال، يستمر القاضي بالاستفادة حصراً من تقديرات صندوق تعاضد القضاة، وفي حال اختيار العودة إلى ملاك القضاء الذي كان منتسباً إليه، تتم إعادته بالدرجة الأقرب إلى راتبه، وذلك بمرسوم يتخذه مجلس الوزراء، وبناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء في ما خص القضاء المالي، وبناءً على اقتراح وزير العدل في ما يخص القضاء العدلي والإداري.

مشكلة التعيينات، بحسب عدوان، ليست في القانون، إنما «في الذئبية التي لا تريد وضع حد للمخاصمة والمحسوبية لمصلحة الكفاءة والاختصاص، ولا تزال تتجاهل آلية التعيين والقوانين»، مشيراً إلى أنّ المادة 89 من قانون موازنة عام 2019 نصّت على «منع نقل وانتداب القضاة العدليين والماليين والإداريين إلى ملاكات الإدارات والمؤسسات العامة كافة، وإجازة إعادة القضاة

السياسية والاجتماعية بشكل يفقده استقلاليتته وتحفظه. ويانتهاء الانتداب، يعود القضاة المنتدبون حكماً إلى ملاكات القضاء، ما يؤدي إلى إفقادهم جزءاً من مهاراتهم بفعل انقطاعهم الطويل عن ممارست عملهم كقضاة. لذلك، فإن استقرار العمل الإداري من جهة وعمل السلطة القضائية من جهة ثانية يحتاج إصدار قانون يمنع كل أشكال انتهاك القضاء إلى الإدارات العامة.

وسبق لرابطة موظفي الإدارة العامة أن نهت، في كتاب رفعته إلى رئيس الحكومة حسان دياب، إلى أن المادة

12 من المرسوم الاشتراعي 59/112 (نظام الموظفين) حدّدت إمكانية الحكومة في التعيين استثنائياً من خارج الوظائف المحفوظة في الفئة الأولى في ملاك الإدارة العامة هو 79 وظيفة، وبالتالي يكون الثلث الممكن قانوناً تعيينه من خارج الملك هو 26 مركزاً، وبما أنّ عدد المعيّنين من خارج الملك لغاية تاريخه يبلغ 34 مقابل 21 من داخل الملك، يُكون مجلس الوزراء قد تجاوز مسبقاً الحصّة القانونية المسموح بها من خارج الملك الإداري، وأي



تقرير

العالمية): لا عدوى من المصابين بلا عوارض؟

هديك فرغور

وفق أرقام «غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث»، فإن أكثر من 38% من المصابين بفيروس كورونا في لبنان لا تظهر عليهم عوارض مرض «كوفيد-19» الذي يتسبب به الوباء. في المبدأ، كان يمكن لهذه العليطات أن يكون لها مدلول مُطمئن، إلى حدّ ما، وفق التصريح «الأولي» الذي نقل عن أسنان رئيسة وحدة الأمراض الناشئة والحيوانية المنشأ في منظمة الصحة العالمية ماريا فان كيرخوف، أمس بشأن «ندرة» انتقال الفيروس من أشخاص لم تظهر عليهم أعراض الإصابة، مشيرة إلى أن تقارير من بلدان مختلفة تقوم بمتابعة خِطاطي المرضى وحالات المصابين من دون عوارض يمكن للمصابين أن يظلوا في العزلة، وأشارت أن الانتقال الثانوي نادر للغاية». هذا التصريح يعكس «طمأنينة» لأنه يعني فرملة حركة انتشار الفيروس طالما أن

خطر العدوى محصور بمن تظهر عليهم عوارض، ويكونون حكماً تحت المراقبة في المستشفيات أو في دورة صريحة للتساهل مع إجراءات الحجر المصابين الذين لا يعانون من اي عوارض فضلاً عن التشجيع على «الانعقاد» من القيود التي فرضها تساوّلات جهة في الأوساط الطبية ومع التحضير لإستقبال ثلاثة آلاف وافد ضمن المرحلة الرابعة من عملية إجلاء اللبنانيين الهاربين من الوباء المحسوبة بالعوارض عندها محدود جدا، «وما كنت أشير إليه هو أن هناك مجموعة أخرى من الأشخاص لا تظهر عليهم الأعراض، لكن يمكن أن يكونوا مصدر عدوى لتأخرين»، فتحت المطار قد تُبخذ في نهاية هذا الأسبوع. وشدد بعد تروّسه اجتماعاً للقاء العاراض هذا التوضيح / التراجع، يعني عمليا البقاء في دائرة

الحذر والتأهب التي رسمها الوباء منذ بدايته خصوصا في ظل استمرار تسجيل إصابات جديدة بالفيروس يوميا. وفي هذا السياق، أعلنت وزارة الصحة، أمس، تسجيل 18 إصابة (من المقيمين) من أصل 1564 خضعوا للفحص، ليرتفع إجمالي الإصابات منذ 21 شباط الماضي إلى 1368. بل المقابل، وصل عداد الشفاء إلى 795 مع ثبات عدد الوفيات عند 30 حالة. ومع التحضير لإستقبال ثلاثة آلاف وافد ضمن المرحلة الرابعة من عملية إجلاء اللبنانيين الهاربين من الوباء في تموز المقبل.

إلى ذلك، انتهت أمس المرحلة السادسة لتنظيم عودة اللبنانيين عبر نقطة المطار بعد انتهاء هذه العملية في 19 الجاري، وأعلن رئيس الحكومة حسان دياب أن القرار المتعلق بإجراءات إعادة فتح المطار قد تُبخذ الإجراءات الأسبوع. وشدد بعد تروّسه اجتماعاً للقاء العاراض هذا التوضيح / التراجع، يعني عمليا البقاء في دائرة

حبيب معلوف

تنتهي اليوم مهلة التسجيل في الحوار الذي دعت اليه وزارة الطاقة والمياه بالتنسيق مع وزارتي البيئة والإعلام حول سدّ بسري.

وقد يستفاد من الوقت المتبقي لانسحاب من تسرّع وقبل بالمشاركة الشكلية في حوار حول أمر اقتّرت الحكومة المضي فيه بتسرّع، رغم شبه الإجماع بين المعارضين

الحقيقيين على مقاطعة هذه الدعوة. ليس لأنها جاءت متأخرة فقط، لا لأنها لم تطاول الجوهر فحسب، بل لأنها لا تعبر عن الفئامة الحكومية أيضاً فقد كان مستغرباً، في الأساس، أن توافق هذه الحكومة على متابعة الأعمال في السد بعد تراجع وهج الانتفاضة بسبب «كورونا»، وعدم مراجعتها سياسة المياه برمتها رغم وقوع لبنان في حالة الإللاس وإعلانه عجزه عن تسديد ديونه... وهو ما يفترض أن يعني، منطقياً، وقف كل أشكال الاستئانة الجديدة للمشايخمشكوكفي مدي الحاجيتها ومصاوبيتها

وجداولها. أضف إلى ذلك أن تركيب محاور الحوار لا يوحي بالجديّة، إذ بقيت هذه المحاور على هامش قضية المياه في لبنان ولم تشمل مناقشة استراتيجيّة الدولة في إدارة هذا القطاع جوهر مشكلة المياه ليس في غياب الدراسات الجيولوجية للموقع كما ورد في أحد المحاور، بل في مدى الحاجة إلى السدود السجلية أولاً، وقد كان على الحكومة في استراتيجيتها أن تجيب عن سؤال عمّا إذا كانت هناك حاجة إلى سدود سطحية. قبل النقاش آيين ستفأم، وما هي قيمة المحور الثاني الذي يتناول دراسة الأثر البيئي للسد إذا لم تقم الحكومة (عبر وزارة البيئة المختصة) بتقييم بيئي استراتيجي لخطط وزارة الطاقة ذات الصلة؟ إذ أن مشاريع كبرى كهذه تُقيم بطرق مختلفة تماماً عن أسس دراسات الأثر البيئي للمشايخ الصغيرة، ناهيك عن محور بدعة التعويض البيولوجي»

الذي تناوله سابقاً («الخبار»، 30 أيار 2020) https://www.al-akhbar.com/Community/289316

في المقابل، تجدر الإشارة إلى أن المعارضة المتأخرة لهذا السد، ولمنطق السدود السطحية غير الضرورية في بلد كلبنان تعتبر المياه فيه مورباً متجدداً، تتحمل أيضاً جزءاً من المسؤولية عمّا وصلنا إليه، سواء تمثلت هذه المعارضة بالأحزاب السياسية أو بجمعيات مصنّفة ببيئة. فقد تأخر معظم هذه الجمعيات في مقاربة مأساة إدارة المياه وإنشاء السدود حين كان لبنان لا يزال خاضعاً لخطم العشرة لوزارة الطاقة والموارد والطاقة والمياه قبل عام 2010 تاريخ وضع الخطط الجديدة... وبعدما، كما تأخرت أحزاب وكتل نيابية مؤثرة وفاعلة في معارضة سد بسري (وباقى السدود)، وهي تحاول أن تعوض اليوم أيضاً عن تأخرها في المعارض

اقتراح قانون لتحويل مرج بسري إلى ممية طبيعية (باسم اللقاء الديمقراطي)

الجديدة للمشايخمشكوكفي مدي الحاجيتها ومصاوبيتها وجدولها. أضف إلى ذلك أن تركيب محاور الحوار لا يوحي بالجديّة، إذ بقيت هذه المحاور على هامش قضية المياه في لبنان ولم تشمل مناقشة استراتيجيّة الدولة في إدارة هذا القطاع جوهر مشكلة المياه ليس في غياب الدراسات الجيولوجية للموقع كما ورد في أحد المحاور، بل في مدى الحاجة إلى السدود السجلية أولاً، وقد كان على الحكومة في استراتيجيتها أن تجيب عن سؤال عمّا إذا كانت هناك حاجة إلى سدود سطحية. قبل النقاش آيين ستفأم، وما هي قيمة المحور الثاني الذي يتناول دراسة الأثر البيئي للسد إذا لم تقم الحكومة (عبر وزارة البيئة المختصة) بتقييم بيئي استراتيجي لخطط وزارة الطاقة ذات الصلة؟ إذ أن مشاريع كبرى كهذه تُقيم بطرق مختلفة تماماً عن أسس دراسات الأثر البيئي للمشايخ الصغيرة، ناهيك عن محور بدعة التعويض البيولوجي»

رفضت وزارة الطاقة والمياه الحوار مع المعارضين على سياسات السدود منذ مدة طويلة، وقبل أن تكبر حلقة الاعتراضات. لا بل كانت ترفض تسليم أي دراسة أو مستند، ضاربة بعرض الحائط مبدأ حق المعرفة قبل أن يصبح قانوناً. وإذ يمكن غشّ النظر عن الدور الشكلي لوزارة الإعلام في الحوار، إلا أن المستغرب هو تصرف عليها أن تطالب وقف الأعمال إلى حين إجراء تقييم استراتيجي شامل لخطط الحكومة المائية التي تتفق مع استراتيجية المقومات الاستراتيجية.

في العادة تدعو وزارة الطاقة والمياه والبنك الدولي بعض الجمعيات المدني الطبع والخبراء، أصحاب المصلحة والإعلام غير المتخصص للقول إنهما قاما بالمشاورات اللازمة، بما يؤمنّ الخطية اللازمة لإكمال المشاريع مع تعديلات طفيفة التي لا تؤثر في بنية المشاريع ورचितها. والسؤال الآن، من سيؤمنّ هذه التعطية ولا سيما بعد اندلاع الثورة وانهار كل شيء؟!

تاريخياً، لم يكن هناك من انسجام بين وزارتي الطاقة والمياه والبيئة وحول خطط السدود ولا حول معالجة مياه الصرف والفضلات السائلة، وقد استبعدت وزارة البيئة هذا النوع من الفعاليات (في خطتها) لكي لا تتضارب مع صلاحيات الطاقة والمياه، كما نقادت إزعاج المتحسين للسدود، بدراسات الأثر البيئي! لذا كان حرباً فيما بينهما مع بعضها قبل أن يبادرا إلى الدعوة للحوار، وإن بنسقا السياسات قبل تنسيق ندوات شكلية حول واحدة للمصالح وأخرى للصهاريج وثالثة للمياه المعيّنة، من دون أن يجيب على سؤال أساسي: من أين تأتى المياه المعيّنة ومياه الصهاريج؟، ما يعني أن المشكلة الفعلية هي في سوء الإدارة لا في الشخ.

لن يكون رفض الحوار قاعدة عند المعارضين، لا بل هو واجب في ما لو كانت الظروف طبيعية. ولطالما

وجهة نظر

«التعليم عن بعد» بعيد عن التعليم

إلى بيع الشهادات، وإعطاء ماسترات وشهادات دكتوراه من بعض الجامعات الخاصة بالتزوير والانتحال العلمي من دون مراجعة علمية، والسؤال: هل الوضع القانوني والقضائي يسمح بملاحقة هذه الحالات في بلد اللاتينية والمحسوبية على مستوى الوزارات من جهة، وعلى مستوى الجامعات اللاتينية من جهة ثانية؟ وهل تستطيع لجنة المعدلات أن لا تعادل شهادة ماستر أو دكتوراه لطلاب من جامعة مدعومة من جمعية دينية؟

الفساد التربوي له تأثير أكبر على المجتمعات من الفساد السياسي والاقتصادي، وقبل البدء بالتحول نحو التعليم بعد والتشريع له، من المفترض التحول الى بلد لا تكون مرجعيته البنيّة تسمك بقراراته. عندئذ يمكن إطلاق ورشة عمل على كل المستويات لتشريع شهادات التعليم عن بعد في لبنان، ثم تشريع شهادات التعليم عن بعد من باقي الدول. لأنه باستطاعة أي شخص أن يتسجل عن بعد في بعض الجامعات في أميركا، وفي بعض البلدان الاشتراكية السابقة، وفي أوروبا، ويكفي أن يدفع لكي يحصل على شهادة. فكيف ستتأكد لجان المعدلات من هذه الشهادات؟

هذا لا يلغي الارتكان على التعليم عن بعد لبعض الفقرات وفي بعض الحالات، كما لا يلغي التعليم الإلكتروني، أي التعليم الذي يستخدم تطبيقات في التعليم والتعلم، بل يجب تطوير هذه التطبيقات وأن تصبح معتمدة وأن يُبنى على التجربة التي حصلت في لبنان والعالم من أجل الوصول في المستقبل إلى بعض الثورات المساعدة في العملية التربوية. ولكن من دون تسرع وشعارات نظرية لا ترتكز على أي أسس فعلية سوى بعض الدراسات التي تؤهلها أن تشكل معياراً يعتمد عليه.

وللاشارة، يوجد في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية مركز علوم اللغة والتواصل كان سبّاقاً في إدخال المعلوماتية في التعليم كمادة أساسية. كما يحصل في كليات الآداب في الجامعات عادة، بهدف تعليم الطلاب التقنيات المعلوماتية التي تؤهلهم لتصميم برمجيات التعليم عن بعد وتصميم برمجيات التعليم الإلكتروني. يرتكز العالم التربوي الحديث على الفهم والتفسير والنقد، وهذا يحتاج إضافة إلى معرفة القراءة والكتابة والحساب والمعلوماتية. إلى معرفة المنطق الذي لم يعد يدرس في العالم العربي إلا نادرًا كما في الحال لفرق الفلسفة: فالعالم المستقبل لن يجيد الابتكار وليس التكرار.

«أستاذ جامعي

غسان مراد *

فرضت أزمة «كورونا» على التعليم، بكل مستوياته، استخدام التقنيات الرقمية لاستكمال العام الدراسي، لا بأس في ذلك إذا كان سيجعل المسيرة التربوية مستمرة ويبيق الطلاب على تواصل مع محيطهم التربوي. ولكن أفضل لو أن القائمين على التربية قاموا بعملهم مسبقاً، وكانت لديهم رؤية للتحديث بناءً على فهم الواقع ومحاولة التأقلم معه.

لكن «التعليم عن بعد» يصبح خيط عشواء، وبعيداً عن التعليم عندما لا تكون المؤسسات التربوية مجهزة، ولا تكون البنية التحتية مناسبة، ولا الكادر التعليمي ملماً بالتقنيات والمهارات في هذا المجال، ولا الأهل على تماس مع ثقافة التقنيات، ولا يكون تدريس المعلوماتية في المدارس والجامعات مستخدماً ومنظماً ومنهجاً، ولا النهج التربوي محدثاً ومتناسباً مع «التعليم الرقمي» والتعلم عن بعد.

انتبه العاملون في المجال التربوي إلى أهمية التقنيات الرقمية في التعليم، ولكن ليس في الوقت المناسب، وعلى فرار الشعارات التي ترقع في الانتخابات، أطلقحت محلات «التعليم عن بعد» وإعادة بناء المناهج التعليمية بما يتناسب معه. إلا أن الواقع الرقمي في العالم يتطلب أكثر من الخطابات والمؤتمرات، وعندما نقول إن التنمية البشرية في لبنان غير مؤهلة للتعليم عن بعد، نعني بذلك أن تدريس الرقمنة وتعليم التقنيات وإرساء، ثقافة التكنولوجيا في لبنان وفي كل المجتمعات العربية، غير موجود، طبعاً. يملك الجميع أجهزة وحواسيب، لكن المهم ليس اقتناء الأدوات، بل استخدامها بشكل مثمر.

عدم معرفة كيفية الاستفادة من التقنيات وسوء استخدامها يتغلغل بأمور عدة: عدم إعداد الأساتذة بشكل منهجي على استخدام التقنيات من خلال دورات تدريبية، أو من خلال تأهيلهم الجامعي، وهذا ما لم يحصل. وإذا وجدت المحصن التربوية لتأهيل الأساتذة، تكون هذه المحصن هامشية ولا تدخل ضمن نطاق المنهاج الجامعي كقررات إجبارية. حتى إن من يدرسون هذه المقررات، وإن كانوا مؤهلين تقنياً، غير متخصصين في تدريس المعلوماتية المعتمدة في التعليم، ومن الملاحظ عدم تحديث المناهج التربوية، فتحضير الفروس للمطيع يختلف عن التحضير للرقمي والحاسوب وللألعاب التفاعلية، كما أن الثقافة الرقمية لم تدخل المجتمعات العربية، وبقيت الرقمنة